بدأ ملثّمون من نشطاء اللجان الشعبية بمصادرتها من المواطنين. واستخدم بعضهم التهديد ضد السكان لمنعهم من الذهاب الى المكاتب الحكومية الاسرائيلية للحصول على البطاقات. وردّت سلطات الاحتلال باحتجاز البطاقات الى حين ان يمثُل اصحابها امام المكاتب الحكومية. ولمواجهة تحرك الملثّمين، أصدرت امراً يسمح بموجبه للجنود باطلاق النار على الملثمين. لكن النتائج جاءت مخيبة لآمال سلطات الاحتلال. فبعد اسبوعين على اصدارها، حمل ٢٥ ألف شخص بطاقات جديدة، من بين مئة ألف اعتادوا الخروج الى العمل في اسرائيل، حسب التقديرات الاسرائيلية ذاتها (اوري نير، «ثمرة ناضجة...»، **مصدر سبق ذكره**).

تحوّل في مسار الاندماج

في مواجهة الضغط الاسرائيلي الجديد، حثّت القيادة الوطنية الموحدة المواطنين، في قطاع غزة، على مقاطعة العمل بالبطاقات المغنطة، والعمل على افشالها. وجاء في البيان الرقم ٤٤، الذي أصدرته بهذا الخصوص: «لقد أعلن العدو [الاسرائيلي] يوم ١٨/٨/١٩٨٩ يوماً للبدء في تطبيق سياسة الرقابة على مواكب العمال الساعية [الى] كسب قوت يومها؛ فيسمح لمن يشاء ويمنع من يشاء ليجوّع البعض وتدب عناصر الشقاق والنزاع في صفوف الشعب الواحد. انها سياسة تجويع [تمارس] ضد كل الشعب، وان كانت اتخذت شكل حرمان البعض من حق العمل والعيش». وحذّر البيان من نجاح الخطة الاسرائيلية، الذي، ان حدث فعلاً، فسرعان ما يفتح الطريق لتطبيق مماثل في الضفة الفلسطينية» (**فلسطين الثورة**، العدد ٧٦٢، ٣/٩/١٩٨٩، ص ٨).

واعتبرت مصادر صحفية تطبيق نظام البطاقة المغنطة تحوّلاً في السياسة الاسرائيلية المتبعة منذ الاحتلال الاسرائيلي في حزيران (يونيو) ١٩٦٧، والتي تقوم على دمج الاقتصادين، الاسرائيلي والفلسطيني، بناء على فلسفة وضعها وزير الدفاع السابق، موشي دايان (**الحياة**، ١/٩/١٩٨٩)؛ واعتبرتها، كذلك، تخلياً مطلقاً عن النظرية الكلاسيكية التي تقول ان «علينا [نحن الاسرائيليين] ان نسعى الى ربط القسمين، واحداً بالآخر، اذا كنّا، من ناحيتنا، لا نرغب في فك الارتباط مع هذين القسمين»، حسب قول دايان ردّاً على استجواب وجّه اليه في الكنيست في منتصف تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٨ (نير، «أعمال مرتدة...»، **مصدر سبق ذكره**).

وأكدت مصادر فلسطينية عبث المحاولة الاسرائيلية. وقالت انه «في وسع اسرائيل ان تغامر بالتكنولوجيا الحديثة التي تستقدمها، في محاولة للسيطرة على الفلسطينيين، في الضفة [الفلسطينية] وقطاع غزة. ولكن لن تستطيع ان تغامر بخسارتها في معركة الارادات التي بدأتها؛ اذ اضافة الى تكاليف البطاقات بالنسبة الى وزارة الدفاع الاسرائيلية التي تطالب بموازنة سنوية مقدارها ٤٠٠ مليون شيكل (٢٠٠ مليون دولار)، من أجل تغطية نفقات مقاومة الانتفاضة، لا تستغني تل ـ أبيب عن ٤٦ ألف عامل من غزة و٦٣ ألف عامل من الضفة» («الحياة»، **مصدر سبق ذكره**). ويبدو ان مدى الاحكام التكنولوجي في هذه الوسيلة الجديدة «يساوي مدى حماقته الحكومية». فمن المحتمل جداً ان تتكشف هذه الوسيلة الاليكترونية، بسرعة، عن لعبة يرتدّ أثرها على اصحابها، وتكون اضرارها بالمصالح الحكومية والاقتصادية في اسرائيل بالغة جداً (نير، «ثمرة ناضجة...»، **مصدر سبق ذكره**).

ر.م.